

Distr.
GENERAL

S/1997/832
31 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم في إطار قرار مجلس الأمن ١١٢٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، والذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، وأسند إليها ولاية تقتصر على فترة واحدة مدتها أربعة شهور تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لمساعدة حكومة هايتي، من خلال دعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، والمساهمة في ذلك. وطلب مني المجلس في ذلك القرار أن أدرج في التقرير الذي أقدمه عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، توصيات بشأن الطرائق المتصلة بتواجد لأغراض بناء السلام عقب انتهاء ولاية البعثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قام ممثلي الخاص، السيد أنريكي تر هورست، بإحاطة أعضاء مجلس الأمن علما بالحالة في هايتي، وأبلغهم بأنه، في ضوء الظروف السائدة، فإنني لن أكون في وضع يسمح لي بتقديم تلك التوصيات بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك التاريخ، أبلغني رئيس مجلس الأمن (انظر S/1997/755) بأن المجلس يوافقني فيما اعتزمته من القيام في أواخر تشرين الأول/أكتوبر بتقديم التقرير المطلوب بموجب القرار ١١٢٣ (١٩٩٧).

٢ - ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار، بصفة خاصة، المشاورات التي أجراها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنار ميه، أثناء زيارته إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. كما يستند التقرير إلى المشاورات الجارية بين ممثلي الخاص وحكومة هايتي، وإلى آراء مجموعة "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي".

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - كنت قد أبلغت مجلس الأمن في تقريرتي الأخير (S/1997/564، الفقرة ٣) أن حكومة رئيس الوزراء روزني سمارث قدمت استقالتها في ٩ حزيران/يونيه، بعد فترة طويلة من الاضطراب السياسي والقلق الاجتماعي، وقال السيد سمارث عند استقالته إن التوترات داخل ائتلاف لافالاس الحاكم قد منعت من تنفيذ سياساته. كما انتقد بعنف بعض المخالفات التي حدثت في الانتخابات التي أجريت في ٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٥ تموز/يوليه، عيّن الرئيس رينيه بريفال السيد ايريك بيير، ممثل هايتي في

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية رئيسا للوزراء. ونظرا لعدم إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الانتخابية والاقتصادية، رفض مجلس النواب ترشيحه لأسباب إجرائية في ٢٦ آب/أغسطس. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد سمارث قراره بعدم الاستمرار في العمل بصفة مؤقتة، ودعا أعضاء وزارته إلى القيام بالمثل. ولا توجد حكومة عاملة بصورة كاملة في هايتي منذ أكثر من أربعة شهور. وقد أدى فراغ السلطة هذا مع الشواغل الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة هاشة في البلد.

٤ - ومما يذكر أن ادعاءات حدوث غش وتعديات أخرى قد نالت من نزاهة الجزء الأول من العملية الانتخابية. وفي ٨ أيار/مايو، دعا مجلس النواب المجلس الانتخابي المؤقت إلى الامتناع عن نشر نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية إلى أن يتمكن البرلمان من إصدار تفسير نهائي (قانون تفسيري) للمواد موضع الخلاف في قانون الانتخابات. وكان المجلس الانتخابي المؤقت قد استبعد بطاقات التصويت الخالية في تعداد الأغلبية المطلقة للأصوات، مما حقق انتصارا فوريا لثلاثة من المرشحين لعضوية البرلمان الذين خاضوا المعركة الانتخابية تحت راية حركة "فانمي لافالاس" التي يرأسها الرئيس السابق، جان برتران أريستيد. وفي ٥ آب/أغسطس، أصدر مجلس النواب القانون التفسيري الذي نص على ضرورة إدراج بطاقات التصويت الخالية. كما أعربت بعثة مراقبي الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية التي قامت بمراقبة العملية الانتخابية بناء على طلب حكومة هايتي عن رأي مؤداه أن إجراءات العد التي اتبعتها المجلس الانتخابي المؤقت مخالفة للمادتين ١٠٨ و ١٠٩ من قانون الانتخابات.

٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس، ظهرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية الجزئية في الجريدة الرسمية لحكومة هايتي، لو مونيتير (Le Moniteur) رغم أن رئيس الوزراء سمارث كان قد أعلن بوضوح أنه لن يأذن بنشر هذه النتائج وأنه طلب من المجلس الانتخابي المؤقت الامتناع عن نشرها. وكان بعض أعضاء مجلس الشيوخ قد تعهدوا بالحيولة دون تولي أعضاء مجلس الشيوخ الجدد مناصبهم على أساس أن انتخابهم غير سليم. وفي الوقت الحالي، هناك ١٥ مقعدا مشغولة فقط من بين المقاعد الـ ٢٧ لمجلس الشيوخ، بزيادة مقعد واحد عن العدد اللازم لاكمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد المجلس والحصول على الأغلبية المطلقة المطلوبة للتصديق النهائي على تعيين رئيس وزراء جديد.

٦ - وفيما يتعلق بانتخابات الحكم المحلي، أفادت تقارير بعثة مراقبي الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية أن الانتخابات التكميلية التي أجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس قد شابها الكثير من المشاكل ذاتها التي شابت انتخابات نيسان/أبريل، وهي عدم اهتمام الناخبين؛ وغياب التثقيف المسبق للجمهور لتعزيز الوعي لدى الناخبين؛ وعدم تدريب مراقبي الانتخابات والعاملين فيها التدريب المناسب؛ والمخالفات، بما في ذلك ملء الصناديق ببطاقات الاقتراع المزورة. وقد أعلن عن الانتخابات قبل إجرائها بفترة وجيزة للغاية، ولم تتعد مشاركة الناخبين فيها نسبة ٢ إلى ٣ في المائة بصورة عامة. وقد انتهى المجلس الانتخابي المؤقت، حاليا، من انتخابات المستوى الأول للمجالس المحلية، فضلا عن الانتخابات غير المباشرة للمجالس البلدية ومجالس المحافظات التي سوف تقوم بدور حاسم في اختيار القضاة وكذلك المجلس الانتخابي الدائم

الذي ستكون فترة ولايته تسع سنوات. وأعرب البعض عن القلق بشأن سلامة العملية بأكملها وشرعية المؤسسات الناتجة عنها.

٧ - وبناء على تعليماتي، أبلغ ممثلي الخاص السلطات الهايتية في ١٩ آب/أغسطس أن المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة إلى المجلس الانتخابي المؤقت قد أوقفت إلى حين عودة العملية الانتخابية إلى المصادقية والشفافية. وأبدى أغلب الأحزاب السياسية وكثير من المراقبين الآخرين شكوكا فيما يتصل باستقلال المجلس - الذي أنشئ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، عقب استقالة أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت السابق - وبالتزامه بنزاهة العملية الانتخابية.

٨ - ونظرا لشعوري بقلق بالغ إزاء استمرار المأزق السياسي، وخاصة تزايد عمق الأزمة الانتخابية، واعتقادا مني أن الحوار سيساهم في توطيد الديمقراطية والحكم السليم في هايتي، أصدرت بيانا في ٢٢ آب/أغسطس قمت فيه بحث الهايتيين على المبادرة بهذا الحوار بروح من التسامح والمصالحة. حيث أؤمن أن هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل لأوجه الخلاف التي أدت إلى هذا الطريق المسدود. وكان الاتحاد الأوروبي قد أعرب أيضا، في ٢ تموز/يوليه، عن قلقه إزاء الحالة في هايتي، وعن أمله في أن يتمكن شعب هايتي عما قريب من الاشتراك في انتخابات مفتوحة، تتسم بالنزاهة والشفافية، وتقدم مجموعة كاملة من الآراء والخيارات وفقا لنظم وإجراءات يقبلها الجميع. كما أعرب عن رغبته في أن تشكل حكومة جديدة بصورة عاجلة.

٩ - وحتى الآن، فإن الجهود المبذولة من الرئيس بريفال لتشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية الرئيسية المشتركة في النزاع الانتخابي لم تسفر عن نتائج ملموسة. بل إنه يبدو أن مواقف أهم الجماعات المتنازعة في حركة لافالاس قد ازدادت صلابة في الشهرين الماضيين، بدلا من تحقيق تقارب من خلال تقديم تنازلات متبادلة. ولم يعقد اجتماع بين منظمة لافالاس السياسية وحركة فانمي لافالاس، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية الثلاث، موضع الخلاف، قيد النظر وهي: الانتخابات، والإصلاحات الاقتصادية، وتعيين رئيس وزراء جديد. ولم يحصل "اتجاه جديد للاقتصاد"، الذي اقترحه البعض في مفاوضات جرت مؤخرا، على تأييد واسع النطاق. ولم تتخذ خطوات ملائمة للتقرب إلى الذين يمثلون آراء سياسية أخرى.

١٠ - وقد أدى استمرار الأزمة التي أعاققت عمل الحكومة، بصورة شديدة، إلى زعزعة ثقة الجمهور في قدرة السلطات على حل المشاكل التي يواجهها البلد. ويرى عدد كبير من الهايتيين أن الفوائد التي كانت ستتحقق نتيجة لعودة الحكم الدستوري بطيئة للغاية وأن الدولة مازالت لا تستجيب لشواغلهم. ويرى بعض الهايتيين أيضا أن المجتمع الدولي مسؤول عن الصعوبات الحالية. وتزايدت مؤخرا الانتقادات الموجهة للوجود الدولي، وخاصة وجود قوات حفظ السلام، وإن كان يبدو أن هذه الآراء لا تشارك فيها أغلبية السكان. وجليد بالملاحظة، في هذا الصدد، أن مجلس النواب اعتمد في أيلول/سبتمبر نفا يطالب برحيل

"القوات المسلحة الأجنبية" من هايتي. ومشروع قانون الإصلاح القضائي، الذي يرد فيه هذا النص، معروض على مجلس الشيوخ، في الوقت الحالي.

١١ - وفي تقارير سابقة (انظر S/1995/614؛ S/1996/813؛ S/1996/813/Add.1)، أكد سلفي على أهمية تشجيع إعادة إدماج الجنود السابقين في المجتمع، بعد تسريح القوات المسلحة الهايتية وقوة الشرطة المؤقتة. وقد عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لعدة شهور مع المنظمة الدولية للهجرة والمانحين الثنائيين لوضع حل مرض للمطالب المالية المشروعة للجنود السابقين. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بعد حدوث أعمال عنف أسندت إلى أعضاء القوات المسلحة الهايتية السابقين الساخطين، أصدر السيد سمارث، رئيس الوزراء، بيانا كرر فيه تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها إزاء هؤلاء الجنود السابقين. وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٩٧، تجمع مئات من أفراد القوات المسلحة السابقين أمام وزارة المالية مطالبين بمعاشراتهم التقاعدية. وبعد هذه الحادثة، طلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعجيل بوضع خطط نظام لتوفير الائتمانات لبدء مشاريع تجارية صغيرة لجنود القوات المسلحة الهايتية السابقين الذين تلقوا تدريباً من المنظمة الدولية للهجرة. وسوف يستفيد ضحايا نظام حكم الأمر الواقع أيضاً من هذا النظام ومن مشاريع التنمية المجتمعية المحددة الهدف.

ثالثاً - نشر وعمليات بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي

١٢ - قرر مجلس الأمن، لدى إنشاء البعثة، أن تكون مؤلفة من عدد لا يتجاوز ٢٥٠ من أفراد الشرطة المدنية، و ٥٠ من الأفراد العسكريين يشكلون مركز القيادة لعنصر أمني. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كان عنصر الشرطة المدنية للبعثة يشمل ٢٤٢ ضابطاً، وكان قوات العنصر الأمني ٥٠ من موظفي مركز القيادة و ١٢٥ جندياً من كندا وباكستان تمول أنشطتهم بالكامل من تبرعات مقدمة من حكومتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية (انظر المرفق الأول). ويتألف عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، الذي أعيد نشره في تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً للولاية الجديدة، من ضباط من الأرجنتين وباكستان وبنن وتوغو وتونس والسنغال وفرنسا وكندا ومالي والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وينتشر عنصر الشرطة المدنية في المقاطعات التسع جميعها، بما في ذلك ستة مراكز شرطة في منطقة العاصمة بور - أو - برنس، ومركز قيادة الشرطة الوطنية الهايتية وعدة وحدات متخصصة.

١٣ - ومما يذكر أن مجلس الأمن قرر، في قراره ١١٢٣ (١٩٩٧)، أن يتولى العنصر الأمني للبعثة، تحت سلطة قائد القوة، كفالة السلامة وحرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة القائمين بتنفيذ الولاية. وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، أعلم رئيس الوزراء السيد سمارث الأمم المتحدة بأن اتفاق مركز القوات المبرم بخصوص بعثة الأمم المتحدة للدعم، في هايتي في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، سوف ينطبق، مع ما يلزم من تعديل، على بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وأفرادها. وجزء بالذکر أيضاً أنني قمت، في تقرير المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/1997/564، الفقرة ٣٧)، بإبلاغ المجلس بأن المهمة الأولية للعنصر الأمني ستمثل في دعم أنشطة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بينما سيجري التخلي تدريجياً عن بعض

مهامه السابقة. وهذا العنصر من البعثة ينتشر في عاصمة هايتي، بور - أو - برنس وحدها، حيث يقوم بدوريات فيها، بالإضافة إلى باقي البلد، مع تركيز الاهتمام على المناطق التي ينتشر فيها عنصر الشرطة المدنية في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أن قوات بعثة الأمم المتحدة الانتقالية تقوم تدريجياً بسحب دعمها للشرطة الوطنية الهايتية، ولم تعد توفر الحماية للقصر الوطني ولمقر الرئيس السابق أريستيد، فإنها مازالت قادرة على توفير الحماية في أي مجال من هذه المجالات إذا احتاج الأمر إلى ذلك. وبناءً على ذلك، يواصل العنصر الأمني التعاون مع عنصر الشرطة المدنية والشرطة الوطنية الهايتية في تجديد مراكز الشرطة في أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قدم ذلك العنصر مساعدة حيوية للسلطات الهايتية في أعقاب كارثة معدية مونتروي، التي وقعت في ٨ أيلول/سبتمبر وأودت بحياة أكثر من ١٥٠ شخصاً.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل عنصر الشرطة المدنية يقدم المساعدة التقنية لعدة وحدات متخصصة من الشرطة الوطنية الهايتية، خاصة في المسائل المتصلة بمجال مكافحة أعمال الشغب وقوة التدخل السريع والتحقيقات، وذلك بالإضافة إلى رصد أداء الشرطة الوطنية الهايتية ومصاحبة أفرادها في مهامهم اليومية. وقام هذا العنصر أيضاً بتقديم المساعدة للإدارة العامة والمفتش العام وموظفي الشرطة الوطنية في مركز قيادة كل محافظة. والغرض من هذه المساعدة هو إضفاء الطابع المهني على القوة من الناحية التنفيذية وكذلك من خلال تطويرها المؤسسي. ويقدم الدعم التنفيذي بمصاحبة أفراد الشرطة الهايتية في مهامهم البوليسية اليومية وتقديم المساعدة المادية والتدريب المستمر. ومع تطور الشرطة الوطنية بصورة مطردة في مجال المهارات والثقة بالذات، يقوم عنصر الشرطة المدنية للبعثة، على نحو متزايد، بمهمة الدعم في الظروف التي تتسم بصعوبة خاصة.

١٥ - وفي هذه المرحلة من مراحل البعثة، يظل تدريب الشرطة الوطنية الهايتية على جميع المستويات يمثل أولوية عليا. ويجري إنشاء مراكز التدريب في كل من المحافظات التسع، ويتضمن كل مركز فريقاً من المتخصصين في ستة مجالات هي مكافحة الشغب، والتحقيقات الجنائية، وجمع وتحليل المعلومات والعمليات؛ والمرور؛ وإدارة شؤون الأفراد؛ وإدارة الموارد، ويقوم هؤلاء المتخصصون في المحافظات، مع منسقين مماثلين على الصعيد الوطني، بتنفيذ وحدات متعاقبة موحدة من التدريب أثناء الخدمة خلال العمل مع معلمين هايتيين. وسوف يعين نظراء هايتيون في كل من هذه المجالات الستة قريباً. وقد قام هؤلاء المتخصصون مؤخراً بتركيز الاهتمام على مكافحة الشغب؛ وحفظ سجلات الشرطة؛ وتقنيات التحقيق. وتعمل البعثة مع المانحين الثنائيين، لوضع مناهج دراسية للتدريب الأساسي للأفراد الجدد، ولمستويين من الضباط هما المفتشون وعمداء الشرطة. وقام عنصر الشرطة المدنية، في الآونة الأخيرة، بتوفير التعليم لحرس الحدود وشرطة المرور في تقنيات الإدارة، وكذلك لأفراد الشرطة العاديين الذين يسعون إلى الحصول على المؤهلات اللازمة لوظيفة ضابط. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكثيف تدريبات المحاكاة في مجال مكافحة الشغب في مراكز المدن الرئيسية، في أنحاء البلد، مما وفر التدريب أثناء العمل، الذي تمس الحاجة إليه. وتقوم البعثة بتسهيل التدريبات التي تستهدف تعزيز قدرات التدخل السريع للشرطة الوطنية الهايتية بتوفير الطائرات العمودية. وقام أعضاء عنصر الشرطة، بالإضافة إلى ذلك باستعراض ممارسات فرقة التدخل السريع لضمان التزامها بالقانون وبروح أعمال الشرطة المدنية في هايتي.

١٦ - واستعدادا للمرحلة الانتقالية، شددت البعثة على تدريب ثلاث من الوحدات المتخصصة في الشرطة الوطنية الهايتية - مكافحة الشغب وقوة التدخل السريع، وأمن القصر - التي تتسم بأهمية واضحة بالنسبة للاستقرار في المستقبل. وسوف تقوم هذه الوحدات، بعد تعزيزها، بتحسين فعالية القوة، بدرجة كبيرة، مع سعيها إلى تطوير قدراتها. وستعمل البعثة، في الوقت المتبقي، بصورة وثيقة مع الشرطة الوطنية لالانتهااء من إعادة نشر القوة بسرعة وتخليصها من جميع الأشخاص غير المناسبين للخدمة.

١٧ - وواصلت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد برنامج للمساعدة التقنية يستهدف تزويد الشرطة الوطنية الهايتية بخبرة رفيعة المستوى في مجال إنفاذ القوانين على مدى السنوات الثلاث المقبلة. والبرنامج ممول من المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) ويزيد مجموعها عن ٢,٥ مليون دولار في الوقت الحالي. وقد بدأ خمسة خبراء - من بنن وفرنسا ومالي - حتى الآن العمل في الإدارة العامة، وسوف يصل ثمانية آخرون قريباً، للتوصل إلى الهدف المحدد البالغ ٥٠ مستشاراً. وقد تعهد كل من فرنسا وكندا بإيفاد ١٥ مستشاراً، ومن المنتظر وصول أعضاء إضافيين من الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية. وسوف يتم التنسيق الوثيق بين أنشطة البرنامج وأنشطة كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في البعثة حتى نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

١٨ - يذكر أعضاء مجلس الأمن أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي كانت أجرت دراسات تحليلية كثيرة مستخدمة المعايير التي عددها سلفي في تقريره المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/1996/813/Add.1) وكان الهدف من هذه الدراسات متابعة التقدم المحرز في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية وتوحيدها وتحديد المجالات التي تواجه فيها مشاكل التي أصبحت حينئذ محط الاهتمام المتضافر. وبالمثل، أجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي/بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي ثلاث دراسات بشأن العدالة، والشرطة والسجون، في تموز/يوليه ١٩٩٦ وفي كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ١٩٩٧ على التوالي. وباتباع المنهجية ذاتها تتيح الدراسات الثلاث الفرصة لتوخي نهج مقارن لرصد تطوير الشرطة وتيسير هيكلة عمل البعثة.

١٩ - وكشفت آخر مرة جرى فيها بحث تطوير الشرطة الوطنية الهايتية عن إحراز تقدم في بعض المجالات الرئيسية، بل وكذلك عن اختلاف كبير بين المحافظات التسع يمكن أن يعزى في المقام الأول إلى الاختلافات في القيادة الموفرة لها. وقطعت محافظات الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب الشرقي أشواطاً كبيرة تنظيمياً وتشغيلياً فضلاً عن غرس قواعد الانضباط في صفوف فيالق الشرطة. بيد أن انتهاك الشرطة لحقوق الإنسان وإساءة استعمال السلطة في بعض نواحي هايتي آخذة في الازدياد، وربما ساعد بعض الضباط على تسييس قوة الشرطة. ونظراً لأن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التحقيق

لا تزال بدائية في أفضل الحالات، وضعت بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي والجهات المانحة الثنائية برنامجا تدريبيا لأفراد الشرطة القضائية. ومن جهة أخرى، تبذل جهود لسن قوانين تتعلق بتقسيم العمل بين رجل الشرطة الذي يبدأ عادة التحقيق الجنائي، وقاضي التحقيق الذي يواصل عملية التحقيق ويشرف عليها.

٢٠ - وكشفت دراسة حديثة عن الشرطة الوطنية في هايتي أن مركز القيادة الرئيسي في المقر (مركز الاستعلامات والعمليات) أحرز تقدما كبيرا خلال الأشهر الستة الماضية وحقق معظم أهدافه. ونفذ الآن ٧٥ في المائة من عملية نشر كبيرة للقوة على أساس الأنماط السكانية ومعدل حدوث الجرائم. ولا يزال يتعين ضمان توزيع عادل ومعقول للموارد مثل المركبات وأجهزة الاتصالات. وتواجه الشرطة في المناطق النائية بوجه خاص عوائق جسيمة بسبب انعدام الموارد. وكثيرا ما تفتقر مراكز الشرطة في الريف للمياه والكهرباء والمرافق الأساسية الأخرى. ودفع انعدام وجود عدد كاف من أفراد الشرطة في بعض المناطق النائية ببعض المواطنين إلى تكوين فرق أمن أهلية وهذا يبعث على القلق بوجه خاص بسبب انتشار الأسلحة. ومما يبعث على القلق أيضا إنشاء وكالات الأمن الخاصة التي تسمح بها السلطات إلى حد كبير ولكنها لا تسيطر عليها، وتوزع بعض هذه الوكالات قواتها خارج نطاق سيطرة الشرطة الوطنية الهايتية وقيادتها.

٢١ - وأحرز القليل من أجل إنشاء قاعدة بيانات بشأن المعدات والأفراد. ونظرا لانتهااء ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي، ينبغي للشرطة الوطنية الهايتية أن تضاعف جهودها لتدريب الوحدات المتخصصة وتوحيدها والترويج لمفهوم عمل الشرطة في المجتمعات المحلية. وما لم يكن هناك نموذج ملائم للأمن العام، فإن المواطنين والشرطة يرتدون كلاهما أحيانا إلى أنماط السلوك القديمة التي لا تلائم قوة مدنية تحترم حقوق الأفراد وتخدم المجتمع. وفي هذا السياق، وفي حين يجب الإشادة بجهود مكتب المفتش العام، فإنه ينبغي توسيع مجال هذه الجهود في أقرب وقت ممكن وذلك لمواجهة الادعاءات الخطيرة المتعلقة بالأعمال غير القانونية التي ترتكب في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية.

خامسا - نظام العدالة

٢٢ - سلطت عملية "التدقيق" التي أجريت في تموز/يوليه ١٩٩٧ الضوء على اتساع الفجوة بين زيادة توحيد الشرطة الوطنية الهايتية وتحويلها إلى قوة محترفة من جهة وانعدام مثل هذا التطور في قطاع العدالة من جهة أخرى. وفي حين يحرز أفراد الشرطة الوطنية الهايتية تحسنا في الإشراف على المراحل الأولية في القضايا الجنائية، أدى انعدام متابعة القضايا في المحاكم إلى إحباط شديد، ودفع في بعض القضايا بكل من المدنيين والشرطة لإقامة "العدالة" بإجراءات مستعجلة. وما أن تحال القضايا إلى المحاكم، فإنها تظل عموما هناك دون أن يجري المزيد من التحقيق فيها مما يترتب عليه قضاء المعتقلين لفترات طويلة في السجون قبل محاكمتهم واكتظاظ السجون بهم. وبينما سجلت الدراسة التحليلية التي أجريت في كانون الثاني/يناير تقدما في مجال التعاون بين المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل، توقف هذا التقدم تماما في الأشهر الستة الماضية. وواصلت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في

هايتي تعزيز الحوار على الصعيد المحلي، غير أنه لم تتخذ سوى خطوات قليلة لإضفاء الطابع المؤسسي على الروابط بين المهنيين العاملين في قطاع العدالة والشرطة. والمسألة تتوقف إلى حد كبير على حسن نية الأفراد المعنيين، وتبين أن التعاون قد تدهور كذلك في بعض المجالات.

٢٣ - وفي آب/أغسطس، أصدرت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي تقريراً شاملاً عن النظام الجنائي في هايتي الذي تبين أنه تحسن منذ إنشاء هيئة السجون (مصلحة السجون الوطنية). وأحرز تقدم كبير في معاملة السجناء كما تحسنت الأوضاع الصحية والمرافق الصحية. وتم تجديد بعض السجون، وانتهت الآن المرحلة الأولى من إصلاح السجون الوطنية. بيد أنه، وكما سبقت الإشارة أعلاه، فإن مسألة اكتظاظ السجون لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ، وكذلك الشأن بالنسبة لانعدام حراس السجون المدربين تدريباً كافياً. وتوشك حالياً على الانتهاء المرحلة الثانية من مشروع لتعزيز إصلاح السجون تشترك في تمويله فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم تدريب ستة معلمين هايتيين في كندا وهايتي لإعداد حرس السجون لتلبية طلبات العدد المتزايد من نزلاء السجون.

٢٤ - وكما فعل سلفي قمت أنا بنفسني مراراً وتكراراً بحث حكومة هايتي على أن تعطي إصلاح الجهاز القضائي أولوية قصوى اعتقاداً منا أن سيادة القانون لبنة أساسية من لبنات النظام الديمقراطي. ومن شأن زيادة تأخير الإصلاح القضائي أن يعرض للخطر ما حققته للشرطة الوطنية الهايتية وكذلك ما تحقق في مجال التنمية في هايتي. وبينما تعمل البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي وجهات مانحة كثيرة، لا سيما فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في مجال إصلاح قطاع العدالة، فإن جهود الإصلاح تفتقر إلى قيادة قوية واتجاه واضح. وكانت لجنة كلفت بوضع استراتيجية عامة للإصلاح القضائي بطيئة في إنجاز مهمتها بالكامل، على الرغم من المساعدة التقنية المقدمة لها من البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي والتمويل الكبير من الاتحاد الأوروبي. ولا يزال البرلمان ينظر في قانون إداري بشأن الإصلاح القضائي. وحتى التدابير المقترحة التي لا تتطلب سوى قدر ضئيل من الموارد الإضافية أو التي لا تتطلب موارد إطلاقاً فإنها لم تنفذ. وواضح، أن العمل في قطاع العدالة يجب أن يظل هو مجال التركيز الرئيسي للحكومة الهايتية والمجتمع الدولي في السنوات المقبلة.

سادساً - الأنشطة الإنمائية

٢٥ - لا يزال الاقتصاد الهايتي في حالة فتور. وما فتئ متوسط الدخل الفردي راكداً خلال فترة الإثني عشر شهراً الماضية. ولم تتحقق الحوافز التي كانت متوقعة من زيادة النفقات الحكومية والاستثمارات العامة الممولة عن طريق التعاون الدولي. وقدمت ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في وقت متأخر وزادها البرلمان تأخيراً ولم يعتمد إلا بعد مضي سبعة أشهر من السنة المالية، مما أدى إلى اعتماد نفقات تقل عما كان متوقعاً. والسنة المالية الجديدة تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وأن البرلمان لا يزال كذلك لم يضع الصيغة النهائية للميزانية ولم يعتمدها وهو ما يمكن أن تترتب عليه الآثار الوخيمة نفسها التي تترتب على السبب نفسه في ١٩٩٦. وفي السنة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، لم تستوف بعض الشروط المتعلقة بالتمويل الخارجي مما

أدى إلى تأخير في المدفوعات وربما إلى خسائر. ويتردد المستثمرون الخواص بسبب حالة اللايقين السياسي مما قد يؤدي إلى إمكانية قيام حكومة جديدة بتعديل البرنامج الاقتصادي. ولم يتحقق بعض الزخم سوى في قطاع البناء وفي التجارة، غير أن ذلك لا يكفي لدفع الاقتصاد ككل إلى الأمام.

٢٦ - وكانت توازنات الاقتصاد الكلي - الميزانية الضريبية، والكلية النقدية، والمدفوعات الدولية - مرضية حتى الآن. وعلى الرغم من ذلك، تسارع منذ منتصف السنة معدل التضخم شيئاً ما وخفضت قليلاً قيمة الغورد. وفي الجانب المالي، تزداد الضغوط بحلول موعد الزيادات الكبير في أجور للمدرسين العاملين في المدارس الحكومية، وربما أجور موظفي الصحة العمومية. وما لم يعاد توجيه الموارد من القطاعات الأخرى لتلبية هذه الزيادات - أو ما لم تحدث زيادة كبيرة تعويضية في الضرائب - سيثبت أن ميزانية الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ ميزانية تضخمية.

٢٧ - وبينما لا تزال الالتزامات المالية الدولية مرتفعة، فإن المدفوعات انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة. ويتوقع أن تكون المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف جيدة في المستقبل في الأمد القصير، غير أن الجهات المانحة يمكن أن "تكل" في الأمد المتوسط. وعلاوة على ذلك، سيتعين على هايتي، بعد فترة الطوارئ، أن تتنافس مع بقية البلدان التي هي في حالة مماثلة لها على مجموع الموارد الرسمية الآخذة في الانخفاض.

٢٨ - ولوضع خطة للتنمية لهايتي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برعاية مبادرة "هايتي ٢٠١٢" بالتعاون مع منظميتين غير حكوميتين هايتيتين. وتم عقد حلقتين دراسيتين، يشترك في الحلقة الثالثة والأخيرة، المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، نحو ٢٥٠ هايتياً سيحددون نحو ٣٠ هدفاً اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً. وستستخدم النتائج التي ستؤول إليها هذه العملية بوصفها خطة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

٢٩ - وينبغي تكثيف الجهود الأولية التي تبذلها الحكومة الهايتية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من جهود الإصلاح في مجالات إنفاذ القانون، والعدالة، وتحديث التعليم، لا سيما المبادرات التي تستهدف الشباب الهايتي. وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستعدان للمساعدة على مضاعفة جهود الحكومة، لا سيما من أجل وضع إطار قانوني، والحد من استعمال المخدرات، وتدريب المهنيين العاملين في هذا الميدان، وتعزيز النهج دون الإقليمي المتبع في مكافحة العقاقير غير المشروعة وتيسير الحوار بين السلطات الوطنية وأعضاء مجموعة دول بلن. واقترح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تنفيذ مشروع نموذجي بقيمة ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لغرض خفض الطلب على العقاقير - بما في ذلك الوقاية والعلاج والتأهيل - مما يتطلب زيادة التعاون مع الحكومة والمؤسسات الخاصة المعنية. وخططت أيضاً بقية البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج تلمس لها الحاجة في المستقبل في هايتي.

٣٠ - وإذ يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقوة دوره في الفترة المقبلة، فإنه شرع في إعادة تجهيز مكتبه في هايتي لتلبية الاحتياجات الناشئة عن إمكانية توسيع نطاق برنامجه. وبمساعدة من مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم اتخاذ خطوات لتعزيز الموارد البشرية على الصعيد المحلي. وتم تعيين موظفين دوليين جدد للإشراف على جميع جوانب المشاريع الإنمائية لفترة ما بعد النزاع. وسيظل تدريب الموظفين في مختلف المجالات يحظى بالأولوية. وإنجاز المهام الإضافية تقرر بالفعل بناء هياكل أساسية ملائمة، بما في ذلك اقتناء أجهزة جديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

سابعاً - ملاحظات

٣١ - لم تتوفر لهايتي حكومة تعمل بشكل تام منذ ما يزيد عن أربعة أشهر. وتجري حالياً بذل الجهود من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة السياسية. ويؤمل أن تؤدي عاجلاً هذه الجهود إلى حل تراض بين الطائفتين الرئيسيتين لحركة لافالاس الحاكمة بشأن القضايا الانتخابية والاقتصادية المعلقة. والآن وبعد أن أجريت الانتخابات، يخشى العديد من أن إنشاء مجلس انتخابي دائم تكون شرعيته، إن لم نقل صفته القانونية، محل شك من قبل غالبية الأحزاب السياسية، سيوجه ضربة خطيرة للعملية الديمقراطية في هايتي وسيبدأ مرحلة أخرى من عدم الاستقرار.

٣٢ - ومن الواضح أنه ينبغي للمجلس الانتخابي الدائم أن يحظى بقبول جميع القوى السياسية لكي تكون الانتخابات المقبلة، بما فيها الانتخابات التشريعية والمحلية التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، موثوقة ولكي تؤدي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية يقبلها الجميع. ولهذا فإنني أكرر طلبي إلى السلطات والزعماء السياسيين في هايتي أن تهم على التفاوض بروح من التسامح والمصالحة، بهدف التوصل إلى اتفاق يتيح لبلدهم أن يستأنف مسيرته نحو الديمقراطية والتنمية.

٣٣ - وقد نجم عن الجمود السياسي الراهن آثار سلبية على النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، ورغم سخط الشعب المتزايد الذي تغذيه، على وجه الخصوص، الزيادة المستمرة في أسعار السلع الأساسية، فهناك إحساس عام بأن الحالة لا تزال مستقرة نسبياً. ونظراً لعدم تعرض السلطات للتهديد العسكري، فمن المزمع أن تنتهي مهمة العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي وأن يترك البلد في نهاية الولاية الحالية للبعثة.

٣٤ - وفي ظل عدم الاستقرار السياسي هذا، ينبغي أن تركز المساعدة الدولية المقدمة بعد شهر تشرين الثاني/نوفمبر على تعزيز المؤسسات القائمة، بما فيها الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي، مما يعيد ثقة الشعب في العمليات الانتخابية في المستقبل ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - وتعتقد السلطات في هايتي أن البعثة المدنية الدولية المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة قد قدمت مساهمة مفيدة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية وفي إنشاء ثقافة ديمقراطية في

البلد وأنه ينبغي مد ولايتها الحالية في مجال بناء المؤسسات وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة، بالتشاور مع منظمة الدول الأمريكية، في إمكانية زيادة عدد الخبراء التقنيين التابعين للبعثة المدنية الدولية في هايتي، ولا سيما في مجال الإصلاح القضائي.

٣٦ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا أن يواصل برامجها في تعزيز الحكم الجيد، والمؤسسات المحلية، بما فيها البرلمان، ومختلف الوزارات، وإدارة السجون، وفي تعزيز التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني. ومن الضروري وجود تعاون وثيق بين البعثة المدنية الدولية في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حتى يكون البرنامج مهيبا لإنجاز أنشطة البعثة في مجال بناء المؤسسات، وقد يكون ذلك بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، لدى انتهاء البعثة المشتركة.

٣٧ - وينبغي أيضا لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة أن تكونا على استعداد لتوفير المساعدة الانتخابية للسلطات في هايتي، بناء على طلبها، في حالة الوفاء بالشروط الضرورية لإجراء الانتخابات الديمقراطية. ونظرا للأهمية الحاسمة التي تمثلها انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، يؤمل أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المجلس الانتخابي، الذي ينبغي إنشاؤه في وقت ملائم لتنفيذ عدد من التدابير التقنية التي تكفل أن تتسم العملية بالإنصاف، بما في ذلك إنشاء آلية قوية للمراقبة الوطنية والدولية.

٣٨ - وفي الختام، ينبغي أن يستمر تقديم المساعدة من أجل تنمية هايتي، رغم الصعوبات السياسية الراهنة، وأوجه عدم اليقين التي تكتنف برنامج الحكومة الاقتصادي، والإحباط الذي ولده انخفاض القدرة الاستيعابية للبلد. وينبغي مواصلة بذل الجهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بين القوى الرئيسية في البلد بشأن استراتيجية طويلة الأمد للتنمية المستدامة، مثل مبادرة "هايتي ٢٠١٢".

٣٩ - وفيما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية، وبينما هي آخذة في التطور بشكل جيد، وبعدها أنشأت الوحدات المتخصصة الرئيسية الثلاث المتصلة بمكافحة الشغب، وأمن القصر، وقوة التدخل السريع، أرى أن الشرطة الوطنية ستحتاج، في ظل المناخ السياسي والاقتصادي السائد في هايتي، إلى مساعدة دولية لكي تستمر في تحقيق تطورها المؤسسي، مع تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلاد في مجال الأمن.

٤٠ - وفي ضوء طلب الرئيس بريفال المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أن تواصل الأمم المتحدة مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية (انظر المرفق الثاني)، أجريت فعلا اتصالات مع حكومات عدة دول أعضاء للتأكد من مدى رغبتها في وضع الأفراد الضروريين تحت تصرف الأمم المتحدة، في إطار ترتيبات أمنية ملائمة، إذا قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة متابعة في هايتي تكون مهمتها الرئيسية دعم الشرطة الوطنية الهايتية ومواصلة المساهمة في تأهيلها فنيا. وسأعود إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب لأبلغ الأعضاء بنتائج مشاوراتي ولأعرض عليهم مقترحا متعلقا بهذه البعثة ليبت المجلس بشأنه، بما في ذلك بيان بالآثار المالية المتصلة بها. إذا ظهر أن الموارد الضرورية للبعثة ستتوفر.

٤١ - وسيواصل مشروع المساعدة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزويد الشرطة الوطنية بخبرة عالية المستوى في مجالات متخصصة. ولذلك، أكرر ندائي لكل الدول الأعضاء أن تقدم بسخاء تبرعات إلى الصندوق الاستثماري للشرطة الهايتية، الذي يمول هذا المشروع بواسطته.

٤٢ - وفي ختام هذا التقرير، أود خاصة أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، السيد انريكي تير هورست، الذي سيتخلى عن مهامه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على كفاءته وتفانيه في جهود الأمم المتحدة من أجل دعم السلام والاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي. وأود أيضا أن أشكر قادة عناصر الشرطة العسكرية والمدنية، وكذلك الموظفين الدوليين والمحليين لبعثة الأمم المتحدة لدعم إلى هايتي، على الأعمال الرائعة التي قاموا بها في سبيل دعم الديمقراطية في هايتي.

المرفق الأول

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم
المتحدة الانتقالية في هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

الجنسية	العنصر العسكري		الشرطة المدنية
	مقرر من مقر الأمم المتحدة	ممول من التبرعات	
الأرجنتين			٥
باكستان	١٩	٥٢٥	
بنن			١٠
توغو			٧
تونس			٤
السنگال			١٠
فرنسا			٤٧
كندا	٣١	٦٠٠	٥٨
مالي			٤٧
النيجر			٥
الهند			٦
الولايات المتحدة الأمريكية			٤٣
المجموع	٥٠	١ ١٢٥	٢٤٢

المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الرئيس رينيه بريغال إلى الأمين العام

كانت الأمم المتحدة عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي، وبخاصة من خلال المشاركة في تدريب قوة الشرطة الوطنية لهايتي وتطوير كفاءاتها المهنية. وفي هذا الوقت الذي تشرف فيه على النهاية آخر بعثاتها المشتملة على عنصر عسكري، أود أن أشكر الأمم المتحدة بكل إخلاص على المساهمة الثمينة إلى أقصى حد التي قامت بها لتعزيز الديمقراطية في هايتي.

اليوم، يمكننا أن نتوقع، بهدوء رحيل كل القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. على أنه من الهام، مواصلة العمل من أجل تقوية عناصر قوة شرطتنا التي لم يمض على بدء عملها سوى عامين، وبخاصة في مجال إدارة الموظفين والمعدات، ومن أجل تدريب فرقها المتخصصة في مكافحة الشغب المتزايد، واللصوصية، والاتجار بالمخدرات.

ولذلك، فإن مساعدة بعثة شرطة مدنية لدعم تدريب الشرطة سيكفل لهذه المؤسسة، الضرورية لإقامة دولة تحترم حقاً سيادة القانون، أن تتطور بشكل متوازن وبمرونة وسرعة.

وإنني على يقين أنه يمكن لهايتي أن تستمر في اعتمادها على دعم الأمم المتحدة في هذه المرحلة الجديدة من جهودها المبذولة في سبيل تحقيق إعادة البناء الوطني.

(توقيع) رينيه بريغال

